دور المنشات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد والحد من البطالة

اعداد الطالبة مريم عبدالله محمد

اشراف الدكتور فارس مهدي

المقدمة

يعد الاقتصاد العراقي من الاقتصادات المتنوعة رغم هيمنة القطاع الاستخراجي على بقية القطاعات في تشكيل الناتج المحلي الاجمالي .وقد افقد الاتجاه الشمولي للسياسات الاقتصادية السابقة كل مقومات الكفاءة الاقتصادية والتنافسية للانتاج مماحول الاقتصاد العراقي الى اقتصاد ريعي يعتمد على العوائد النفطية دون ان تتمكن هذه السياسات من خلق نمو متوازن في الاقتصاد العراقي .

وكان للنهج الاشتراكي في ادارة الاقتصاد العراقي وغلبة القطاع العام خلال العقود الثلاثة الماضية قد همش القطاع الخاص وعطل دوره في عملية التنمية.

اولا.الاهمية الاقتصادية للمنشات الصغيرة والمتوسطة وعوامل نجاحها .

1- اهمية المنشات الصغيرة والمتوسطة

سعت معظم دول العالم لاسيما دول العالم الثالث الى دعم وتطوير المنشات الصغيرة والمتوسطة .ففي المنطقة العربية قد غلب القطاع العام على التنظيم الاقتصادي فادت السياسات الكلية في مجالات التشغيل والتسعير والادارة الى التقليل من كفاءة النشاط الاقتصادي العام والخاص على حد سواء ورغم ذلك نجد ان نمط المشروعات الصغيرة والمتوسطة يغلب على النشاط الاقتصادي في معظم الدول العربية حيث اشار تعداد عام 1996 ان معظم المشروعات وبنسبة 98%كانت تصنف ضمن المشروعات الصغيرة في مصر وفي السعودية بلغ عدد المنشات الصغيرة والمتوسطة نحو 1726 منشاة تشكل نحو 65%من اجمالي عدد المنشات.

وتقوم المنشات الصغيرة والمتوسطة عالميا بدور اقتصادي هام من خلال تكاملها مع المنشات الكبيرة ويمكن تاشير الاهمية الاقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالاتي .

1- تساهم بدور فاعل في خلق القيمة المضافة حيث تساهم المنشات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 55%من القيمة المضافة باليابان .
2- تساهم في توظيف جزء كبير من القوى العاملة اذ وظفت نحو 34%من القوى العاملة في الولايات المتحدة الامريكية.
3- تشكل المنشات الصغيرة والمتوسطة الجزء الاعظم من حجم المنشات الاقتصادية اذ شكلت في المانيا نسبة 85%.

2-عوامل نجاح الصناعات الصغيرة والمتوسطة

ان تحديد هذا المفهوم يتعلق بظروف كل دولة ويمكن تحديد اتجاهين في هذا المجال

الاتجاه الاول .ينظر فيه الى عدد العمال الذين توظفهم المنشاة وقد اختلف التحديد من دولة لاخرى ففي العراق تم اعتبار عدد من 1-9عامل ضمن المشروعات الصغيرة و10-29 عامل للمشروعات المتوسطة.

الاتجاه الثاني.يمثل راس المال المستثمر في المشروع فقد حدد البنك الدولي هذا الراسمال بنحو 220 الف دولار للمشروعات الصغيرة اما في العراق فلا زال التحديد المقرر عام 1982 والبالغ باقل من 100 الف دينار للمشروعات الصغيرة .

ان اهم مقومات نجاح المنشات الصغيرة والمتوسطة هي.

1-انها لاتحتاج الى راسمال كبير

2 – في معظمها لايحتاج الى تكنولوجيا متقدمة

3 –انخفاض الكلف غير المباشرة

4 – يعتمد بعضها على كثافة عنصر العمل

5 – مرونه العمل الاداري مما يتيح لها المجال ان تتلاءم مع حاجة السوق

6 – وجود الاسواق لتصريف منتجاتها

اما المعوقات التي تواجه نجاح المنشات الصغيرة والمتوسطة فيمكن اجمالها بالاتي.

1 – عدم وجود البنى التحتية اللازمة لعملها لاسيما في الدول النامية كمصادر الطاقة وطرق المواصلات.

2 – عدم وجود التشريعات والاطر المؤسسية لتنظيم عمل المنشات الصغيرة والمتوسطة .

3 – عدم توفر مصادر التمويل اللازمة لتمويل المنشات الصغيرة والمتوسطة بشروط ميسرة يعد من اهم معوقات تطوير المنشات المذكورة..

4 – عدم وجود حماية لمنتجاتها لاسيما في ظل تحرير التجارة الدولية وخضوعها للمنافسة القوية.

5 – ضعف الاشراف والرعاية من قبل المؤسسات الحكومية للصناعات الصغيرة والمتوسطة لاسيما في العديد من الدول النامية مما لايساعدها في تطوير وتنمية قدراتها الاجتماعية .

ثانيا.واقع الصناعات الصغيرة في العراق وطبيعة نشاطها .

1 – واقع الصناعات الصغيرة .

عرف النشاط الاقتصادي في العراق الصناعات الصغيرة منذ الخلافة العباسية حيث ازدهرت فيها الصناعات الصغيرة التي تعتمد على الموارد المحلية كصناعة الفخار والاثاث المنزلي اما في الزمن الحديث فقد نشات العديد من الصناعات الصغيرة والمتوسطة فهي تستفاد من توفر المواد الخام والمدخلات المحلية في كثير من الصناعات ويمكن تقسيم الصناعات الصغيرة في العراق الى ثلاث اصناف هي .

1 – صناعة يدوية وهي تمثل اغلب الصناعات الصغيرة الحجم وتعتمد على الخبرات المحلية المكتسبة كصناعة السجاد.

2 – الصناعات الغذائية كصناعة منتجات الالبان والمربيات والخضروات وطحن الحبوب وجرش الحبوب ...الخ

3 – صناعات ميكانيكية وكيمياوية وتشمل صناعة بعض الادوات والمكائن الزراعية والمعدات الخاصة ببعض الحرف وقطع الغيار اضافة الى صناعة الاحبار والاصباغ .

وقد وجدت هذه الصناعات طريقها للانتشار بسبب توفر الموارد المحلية والايدي العاملة لاسيما في الريف العراقي .وهذه المشروعات لها اهميتها في خلق فرص عمل للعديد من الايدي العاملة الشابة على مستوى القطر.

2- طبيعة النشاط الاقتصادي للمنشات الصغيرة

من الطبيعي في البلدان التي لم يكن لها دور في التقدم التكنولوجي تكون السمة الغالبة لمنشاتها الصغيرة هي السمة الحرفية التقليدية لذلك نجد ان النشاط الاقتصادي للمنشات الصغيرة في العراق قد تركز على صناعة المواد الغذائية وخياطة الملابس وبعض الصناعات المعدنية وصناعة الادوات والالات وان كان هناك بعض الصناعات ذات الطبيعية كالصناعات الكهربائية وصناعة المكائن.

ثالثا.المنشات الصناعية المتوسطة وطبيعة نشاطها

1- واقع المنشات المتوسطة

تشير معايير وزارة التخطيط والتعاون الانمائي الى ان المنشات المتوسطة هي التي توظف عددا من العمال يتراوح بين 10-29 عاملا .فان عدد المنشات المتوسطة كانت عام 1998 كان عددها 163 وانخفضت في عام 2002 الى 80 منشاة اي انخفض الى اقل من النصف نتيجة لتصفية العديد منها وقد يكون سبب ذلك يعود الى العوامل التالية.

1- اعتمادها على مستلزمات انتاج مستوردة مرتفعة الكلفة
2- تقادم المكائن والالات التي تعمل في تلك المنشات وعدم امكانية الاحلال بسبب عدم وجود التمويل اللازم للاستثمار في تلك المنشات .
3- السوق المحدودة لمنتجات هذه المنشات نتيجة لضعف دخول الافراد وعدم توفر القدرة الشرائية
4- عدم وجود ترابط بينها وبين المنشات الكبرى حيث لم تتمكن المنشات الكبرى من تصنيع مستلزمات انتاج الصناعات المتوسطة كما ان هذه الصناعة لم تخطط لصناعة بعض مستلزمات انتاج الصناعات الكبرى.

طبيعة نشاط المنشات المتوسطة

ان النشاط الاقتصادي لهذه المنشات هو امتداد للنشاط الاقتصادي للمنشات الصغيرة وان المعيار الذي يميزها عنها هو في عدد العاملين فيها .

رابعا .مساهمة المنشات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بالعراق .

قد ساهمت المنشات الصغيرة والمتوسطة بتوظيف اعداد كبيرة بالعراق نسبة الى حجم نشاطها المحدود فان المنشات الصغيرة والمتوسطة قد وظفت اعداد اكبر من المنشات الكبيرة لاسيما في سنوات قبل الاحتلال اذ نجد ان المنشات الصغيرة قد وظفت 142.7 الف عامل في حين لم يبلغ ما وظيفته الكبيرة سوى 79.4 عامل في العام 2002 وهذا دليل على ان المنشات الصغيرة والمتوسطة قادرة على خلق فرص كبيرة فيما اذا تم دعمها ونشرها وتطويرها لكي تساهم بعملية تنمية الاقتصاد العراقي .وبعد عام 2003 تراجع عدد الذين توظفهم المنشات الصغيرة والمتوسطة نظرا لان هناك اعداد كبيرة من هذه المنشات قد توقف نشاطها بسبب الظروف المتردية للوضع الامني والاقتصادي الناجمة عن افرازات الاحتلال لذلك نجد ان الذين وظفتهم المنشات الصغيرة والمتوسطة في العام 2005 قد انخفض الى نحو 38 الف عامل فقط .

خامسا.السياسات المطلوبة لتفعيل المنشات الصغيرة والمتوسطة

لابد من اعتماد برامج لدعم وتطوير المنشات الصغيرة والمتوسطة من خلال الاتي.

1-اصدار التشريعات والاجراءات المؤسسية لرعاية وتوجيه هذه المنشات لتطويرها

2 – اعتماد برنامج لتمويل واقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشروط ميسرة تساعد على تعميم ونشر هذه المنشات

3 – وضع سياسة لحماية منتجات هذه الصناعات لاسيما في ظل الانفتاح الواسع على الاستيراد

4 – اعفاء المنشات الصغيرة والمتوسطة من الضرائب والرسوم على منتجاتها ودخولها لفترات مناسبة تشجيعية

5 – تدريب وتاهيل القوى العاملة

6 –اقامة المعارض السنوية لمنتجات المنشات الصغيرة والمتوسطة من اجل التعريف بمنتجاتها وتوجيهها بما يحتاجه السوق المحلي والخارجي

7 – توجيه المشروعات الصغيرة والمتوسطة نحو انتاج سلع وخدمات تتكامل مع احتياجات الصناعات الكبيرة اي خلق ترابطات الامامية والخلفية فيما بين تلك المنشات.